

Distr.: General
2 February 2015
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير فريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) المقدم عملاً بالفقرة (ع) من مرفق القرار ٢١٦٠ (٢٠١٤).

وأرجو ممتنا توجيه نظر أعضاء مجلس الأمن إلى هذا التقرير وإصداره باعتباره من وثائق المجلس.

(توقيع) جيم ماكلي

رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة

عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)



الرجاء إعادة استعمال الورق

050215 050215 14-66128 (A)



رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة من فريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)

أحيل إليكم طيه تقرير فريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات الذي أعد عملاً بالفقرة (ع) من مرفق القرار ٢١٦٠ (٢٠١٤).

ويلاحظ فريق الرصد أن الوثيقة المرجعية هي الوثيقة الأصلية الواردة بالإنكليزية. وقد وردت التوصيات الثلاث التي قدمها الفريق بالخط الداكن تيسيراً للرجوع إليها.

(توقيع) ألكسندر إيفانز

منسق فريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات

المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)

تقرير فريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات بشأن حالات محددة من التعاون بين عصابات الجريمة المنظمة، والأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات ممن يستوفون شروط الإدراج في القائمة بموجب الفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ٢١٦٠ (٢٠١٤)

موجز

لئن كانت حركة طالبان تتعاون مع الشبكات الإجرامية في أفغانستان منذ التسعينات من القرن الماضي، فإن ضلوعها في النشاط الإجرامي، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، والتعدين غير المشروع، والتواطؤ مع "عصابات النقل"، والاختطاف طلباً للفدية يبدو أنه آخذ في الازدياد. ويتخذ نطاق وعمق هذا التعاون أشكالاً جديدة تقوم على عقود من التفاعل بين طالبان وغيرها من الضالعين في السلوك الإجرامي. وفي بعض الأحيان تحاول طالبان القيام مباشرة بتوليد الموارد من خلال العمل بوصفها هيئة إجرامية. وفي مناسبات أخرى، تقوم طالبان بابتزاز الإيرادات من شبكات إجرامية أو بالتعاون معها. ومن شأن وضع كهذا أن تكون له عواقبه الفعلية بالنسبة لسلم أفغانستان وأمنها، لأنه يشجع العناصر داخل حركة طالبان ممن تستحوذ على أكبر الحوافز الاقتصادية على الوقوف في وجه أي عملية جدية للمصالحة مع الحكومة الجديدة. وهذا هو ما يستدعي بالأحرى تكثيف الجهود الرامية إلى استخدام نظام جزاءات مجلس الأمن من أجل كشف وإنهاء مشاركة طالبان في الأنشطة الإجرامية وصلاتها بها.

وقد أعد هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٦٠ (٢٠١٤)، الذي اتخذ في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤. ويدرس التقرير حالات محددة من التعاون بين اتحادات الجريمة المنظمة، ولا سيما الجماعات التي تقوم باختطاف الرهائن طلباً للفدية، والتي تنتج المخدرات وتتاجر فيها، وكذلك الجماعات التي تستغل الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية في أفغانستان، بما يشمل الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، والأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات ممن تسري عليهم معايير الإدراج في القائمة بموجب الفقرة ١ من القرار ٢١٦٠ (٢٠١٤).

أولا - قاعدة الأدلة

١ - لم يتمكن فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات من زيارة أفغانستان إلا مرتين، في شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بسبب طول الفترة التي استغرقتها عملية الانتقال السياسي في البلد بعد الانتخابات. غير أن الفريق تلقى بانتظام معلومات خطية مستكملة من مختلف الوكالات والمنظمات الأمنية التابعة لحكومة أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عكف الفريق، بالتنسيق مع حكومة أفغانستان، على دراسة حلقة الوصل بين طالبان والمنظمات الإجرامية منذ عام ٢٠١٣ (انظر، على سبيل المثال، S/2013/656، الفقرات ٤٥-٤٨، و S/2014/40، الفقرات ٤٩-٥٧). وبالإضافة إلى الاستعانة بالمواد التي وفرتها حكومة أفغانستان، فقد استعان الفريق بالمعلومات الرسمية التي تنشرها علنا وزارة الخزانة في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن حالات تعاون مؤكدة بين حركة طالبان والمنظمات الإجرامية في أفغانستان.

٢ - وبغية توسيع نطاق قاعدة الأدلة، ناقش الفريق مختلف جوانب هذا التقرير مع أخصائيي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأفرقة الخبراء الأخرى المعنية بالجزاءات المفروضة من الأمم المتحدة. وأجرى الفريق أيضا اتصالات مع مجموعة من الخبراء الدوليين والمنظمات الدولية الذين يعملون في مجال التجارة في الأحجار الكريمة الثمينة وشبه الثمينة. وأخيرا، فقد يسرت حكومة أفغانستان إجراء مناقشات بين الفريق وطائفة من أصحاب المصلحة من القطاع الخاص في أفغانستان بشأن عملية توليد الأصول التي تقوم بها طالبان.

ثانيا - نطاق التقرير

٣ - تستغل طالبان بمهارة قدرتها على ممارسة استخدام العنف بحرية في أي جزء من البلد لابتزاز الإيرادات والأصول الهامة من الاقتصاد الأفغاني (انظر، على سبيل المثال، S/2014/888). ومن شأن ذلك أن يبطئ من وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمكين الشبكات الإجرامية ودعمها والتعاون معها وحرمان حكومة وشعب أفغانستان من جزء هام من مقومات تحقيق النمو الاقتصادي.

٤ - ولقد تمكنت طالبان، منذ عام ٢٠٠١، من تطوير نظام قوي ومعقد ومتعدد الأوجه لغرض توليد الأصول في أفغانستان وفي المنطقة. وهم يعملون بصورة متزايدة بوصفهم "عرابين" لا بوصفهم "حكومة ظل". وبناء على ذلك، فإن طالبان لم تعد تعتمد على تدفق مالي من مصدر وحيد من أجل تمويل أنشطتها. ولا تزال الهبات التي يتبرع بها المحسنون

من خارج أفغانستان تؤدي دورها في تمويل الجماعة. بيد أنه من غير المرجح أن تعتمد طالبان على هذا المورد المالي اعتمادا كبيرا. ففي داخل أفغانستان، تقوم طالبان بتوليد الأصول من مصادر عديدة. فهم يقومون بذلك عن طريق زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج المخدرات ونقلها، فضلا عن الاستثمار في الشركات، والانخراط في عمليات غسل الأموال، وعمليات الاختطاف طلبا للفدية، وابتزاز الأعمال التجارية الأفغانية، واستغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية، والضلوع في غير ذلك من العمليات الإجرامية.

٥ - ولا يدخل في نطاق هذا التقرير تحديد جميع الجوانب المتصلة بتوليد الأصول لدى طالبان. والهدف الأساسي هو تسليط الضوء على الجانب الرئيسي في الأنشطة الاقتصادية لطالبان وتقديم لمحة عامة عنها: وهو ما يتمثل في تعاون الجماعة مع الشبكات الإجرامية العاملة داخل أفغانستان. واعتبارا لأن هذا التعاون ما لبث يتطور منذ عام ٢٠٠١، فإنه يتعذر أن يستوفي تقرير واحد متطلبات رسم لمحة عامة كاملة، بل وحتى رسم لمحة شبه كاملة، لكامل نطاق تعاون طالبان مع المنظمات الإجرامية في أفغانستان. ولذلك، فإن هذا التقرير يعد أول جهد منهجي يعده الفريق من أجل تقييم هذه المسألة. وكخطوة أولى، فهو يهدف إلى رسم صورة عامة على أساس أمثلة محددة لكي يسترشد بها الفريق في أعماله في المستقبل. وسيركز الفريق جزئيا على القضايا التي انتهت بالفعل التحقيقات والعمليات القضائية الخاصة بها من أجل تجنب تعطيل عمل أي تحقيقات جارية تقوم بها السلطات المختصة في حكومة أفغانستان أو دول أعضاء أخرى.

٦ - ويتيح تعاون الجماعات الإجرامية مع طالبان باستخدام تكتيكات إجرامية تقليدية، من قبيل غسل الأموال، فرصا جديدة ولم تستخدم من قبل لكي تحقق جزاءات مجلس الأمن نتائجها المرجوة بصورة فعالة ضد الأفراد والكيانات المدرجين في القائمة. وفي أفغانستان، تمتد حدود الجريمة المنظمة الواسعة النطاق ما بين الاقتصاد غير المشروع والاقتصاد المشروع وما بين النظامين الماليين الرسمي وغير الرسمي. ويتوقف تنفيذ العمليات الإجرامية في أفغانستان في أحيان كثيرة على الاستعانة بعناصر الاقتصاد الرسمي، مثل سجلات الشركات والحسابات المصرفية وسندات الملكية. وحيث أن تدابير جزاءات مجلس الأمن تشكل التزاما قانونيا عالميا، فإنها تكون أشد فعالية إذا استخدمت ضد هذه العناصر الخاصة بالاقتصاد الرسمي (والمنظم).

٧ - وفي حين يظل من الأمور البالغة الأهمية مواصلة الجزاءات والضغط على القيادات العليا لطالبان، فإن التعاون بين الحركة والجماعات الإجرامية ولجوء عناصر طالبان إلى استخدام تكتيكات إجرامية يطر حان تحديات طويلة الأجل بالنسبة لأفغانستان. فأعضاء

طالبان الضالعون في أنشطة إجرامية لن يستفيدوا من أي مصلحة سياسية أو اقتصادية محتملة بين حكومة أفغانستان والقيادة العليا لحركة طالبان. ولا بد من مواصلة الضغط عليهم، سواء من جانب قوات الشرطة الأفغانية أو نظام جزاءات مجلس الأمن. ويصدق ذلك بوجه خاص في ضوء تزايد مشاكل القيادة والسيطرة القيادة التي تواجه القيادة العليا إزاء مختلف الجماعات داخل الحركة (انظر، على سبيل المثال، S/2013/656، الفقرة ١٣، و S/2014/402، الفقرات ٢٠-٢٤، و S/2014/888، الفقرة ٢٢).

ثالثا - طالبان والمخدرات

ألف - العلاقة بين طالبان وتجار المخدرات

٨ - هناك علاقة وثيقة طويلة الأمد بين حركة طالبان واقتصاد أفغانستان المرتبط بالمخدرات غير المشروعة. وكان المراقبون قد لاحظوا بالفعل أثناء ظهور حركة طالبان في بداية التسعينات من القرن الماضي ارتفاعا حادا ومفاجئا في الأصول المتاحة تحت تصرف الحركة وأثيرت التكهنات بشأن مصدرها. وافترض الكثيرون أن الزيادة في الأصول تعزى فقط إلى حدوث ارتفاع حاد في تبرعات المانحين من القطاع الخاص الموجودين في بلدان الخليج. وذهب آخرون إلى الافتراض بأن هذه الأصول تم توليدها من خلال "مافيا للنقل بالشاحنات" في أفغانستان. وأخيرا، فإن منتقدي طالبان يتهمون جهات معينة إقليمية وعالمية بتمويل طالبان بصورة مباشرة. ومنذ ذلك الحين نشر عدد من قادة طالبان السابقين والحاليين مذكرات تضمنت توضيحا للحالة. والسير الذاتية التي تم نشرها تدل بوضوح على أنه منذ البداية الفعلية لحركة طالبان فإن ما تلقت من تمويل حاسم جاء عن طريق اتحادات المخدرات التي يرأسها ثلاثة أعضاء من قبيلة نورزاي: وهم حاجي بشار نورزاي، وحاجي بيرغيت، وحفيظ الله خان^(١). وقدم حاجي بشار نورزاي تمويلا حاسما للحركة وظل أحد المستشارين المهمين للملا عمر، المدرج في القائمة تحت اسم محمد عمر غلام نبي (TI.O.4.01)، وحتى نهاية النظام^(٢). وقد أقام مولاي عبد الكبير، المدرج في القائمة تحت اسم عبد الكبير محمد جان (TI.A.3.01)، والذي يعتبر أحد الأعمدة الاقتصادية لنظام طالبان، علاقة وثيقة مع حاجي باغشو، الذي يعتبر أحد الشخصيات الرئيسية في اقتصاد المخدرات الأفغاني في مقاطعة نانغاهار.

(١) Carlotta Gall, *The wrong enemy: America in Afghanistan, 2001-2014* (Houghton Mifflin Harcourt, 1. edition, April 2014), p.41

(٢) Carlotta Gall، تحكي المؤلفة كيف تكلم حاجي بشار نورزاي ضد تسليم قندهار في اجتماع برئاسة الملا عمر في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في منطقة مايواند بمقاطعة قندهار.

٩ - لم تكن علاقة تجار المخدرات بطالبان علاقة ثابتة. فقد أبلغ الفريق، أثناء المناقشات التي أجراها مع المسؤولين الأفغان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بأن الحظر المفروض على زراعة خشخاش الأفيون الذي أعلنته طالبان في تموز/يوليه ٢٠٠٠ بالنسبة لمحصول عام ٢٠٠١ لم يستند فقط إلى مجموعة من العوامل المتمثلة في الضغط الدولي على نظام طالبان وفي اعتبارات أيديولوجية، لكنه استند أيضا إلى حالة تطلبتها السوق لخفض العرض. ويؤيد هذا التفسير حقيقة أنه حتى نهاية نظام طالبان في أفغانستان، ظلت تجارة خشخاش الأفيون وإنتاج وتجارة الهيروين قانونية في "الإمارة الإسلامية"^(٣). وقد زعم كثير من المحاورين الأفغان بأن مخزونات كبيرة من إنتاج محاصيل ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ تم تخزينها من جانب قياديين في طالبان، وبيعها بأرباح كبيرة خلال عام ٢٠٠١. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قادة نظام طالبان وتجار المخدرات قاموا بجمع سندات ملكية الأراضي من المزارعين المديونين بعد أن تخلفوا عن دفع القروض التي دفعت لهم على أمل تحقيق محاصيل عالية من خشخاش الأفيون (انظر S/2014/402، الفقرة ٥٠).

١٠ - وبعد سقوط نظام طالبان، بدا أن تجار المخدرات باعدوا بينهم وبينه وحاولوا العمل مع المسكين الجدد بزمam السلطة. وحاول حاجي بشار نورزاي التعاون مع القوات الدولية، وقام بتسليم أسلحة^(٤). وقد أُلقي القبض عليه فيما بعد في الولايات المتحدة^(٥)، وأدين بتهمة الاتجار في الهيروين، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة في عام ٢٠٠٩^(٦). وظلت معظم الاحتكاكات المساندة لهؤلاء التجار ناشطة، بما في ذلك شبكات حاجي بشار وحاجي باغشو. ويزعم بعض أعضاء قبيلة نورزاي أن استهداف القوات الدولية لتاجر المخدرات حاجي بيرغيت في عام ٢٠٠٢ دفعه إلى معاودة تأييد طالبان^(٧). ويتم إنتاج خشخاش الأفيون في قرى تابعة لقبيلة نورزاي في مقاطعتي بنجواي وزيهاري. ويعود أصل ١٠ من قادة طالبان المدرجين في القائمة إلى هذه القرى، و ١٢ آخرون إلى مقاطعتي نايوند

(٣) اسم الهيكل السياسي لنظام طالبان في أفغانستان حتى عام ٢٠٠١.

(٤) February 2007 James Risen, "An Afghan's path from ally of U.S. to drug suspect", *New York Times*, 2

(٥) انظر، على سبيل المثال، Frank Shanty, *The Nexus: International Terrorism and Drug Trafficking from Afghanistan*, (Santa Barbara, Greenwood Publishing, 2011), p. 219, footnote 50

(٦) Benjamin Weiser, "Afghan linked to Taliban sentenced to life in drug trafficking case", *New York Times*, 1 May 2009

وأرغانداب المحاورتين^(٧). ووفقاً لبيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن المساحة المزروعة من خشخاش الأفيون في بنجواي وزيهاري ارتفعت من ١٥٠ هكتاراً في ٢٠٠٢ إلى ٤٢٣ ٨ هكتاراً في ٢٠١٤. وارتفعت هذه المساحة في مايواند من ١٠٩٠ هكتاراً في ٢٠٠٢ إلى ١٦ ٢٢٨ هكتاراً في ٢٠١٤، مما يجعلها ثالث أكبر مساحة لزراعة الخشخاش في أفغانستان^(٨).

١١ - ويمكن تقسيم ضلوع حركة طالبان في زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج المخدرات والاتجار بها في أفغانستان إلى نوعين أساسيين من العلاقات بين المنظمات الإجرامية وطالبان. أما النوع الأول فيتعلق باستخدام حركة طالبان لشبكات تجار المخدرات بغية تكوين أصول خاصة بها. وقد سلط الفريق، في تقريره الخامس، على قضية "شركة الاتحاد المحدودة للمشروبات" في مقاطعة قندهار. ففي تلك القضية، استخدم عبد الحبيب عاليزي (TI.A.148.10)، المعروف أيضاً باسم أغا جان عاليزي، وهو عضو في حركة طالبان كان ضالعا هو نفسه في تجارة المخدرات، تاجرين للمخدرات في مقاطعة قندهار، هما عتيق الله أحمددي محمد دين وشقيقه صادق أحمددي في إدارة أعماله وشؤونه المالية. وأنشأ هذان الشقيقان مجموعة من الشركات في إطار عملية تقليدية لغسل الأموال، بغية تحويل العائدات المتأتية من هذه الشركات مرة أخرى إلى حوزة عبد الحبيب عاليزي (انظر S/2014/888، الفقرة ٥٥). والقضية الثانية في إطار هذا النوع الأول من العلاقات تنطبق على لاهور جان في جلال آباد، بمقاطعة ننگرهار. ففي ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، صنّف مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية التابع لوزارة الخزانة بالولايات المتحدة لاهور جان بوصفه أحد أعمدة تجارة المخدرات، وبأنه ضالع في تحويل أموال إلى حركة طالبان وتجار المخدرات الآخرين

(٧) الأفراد المدرجون في القائمة من بنجواي هم كالتالي: محمد حسن أخوند (TI.H.2.01)، يار محمد رحيمي (TI.N.15.01)، نيك محمد دوست محمد (TI.N.19.01)، عبيد الله أخوند يار محمد أخوند (TI.A.22.01) - متوفى)، محمد أحمددي (TI.A.31.01)، سيد محمد عظيم أغا (TI.A.57.01)، محمد ولي محمد إيواز (TI.M.78.01 - متوفى)، جان محمد مدني إكرام (TI.M.119.01)، عبد المنان محمد اسحق (TI.A.122.01)، صالح محمد كاكرا أختر محمد (TI.K.149.10). الأفراد المدرجون في القائمة من مايواند هم كالتالي: محمد عمر غلام نبي (TI.O.4.01)، أختر محمد منصور شاه محمد (TI.M.11.01)، قل أغا إسحاقزي (TI.I.147.10)، أحمد ضياء أغا (TI.A.156.12)، محمد أمان أخوند (TI.A.158.12). الأفراد المدرجون في القائمة من أرغانداب هم كالتالي: سيد محمد حقاني (TI.H.6.01)، هداية الله (TI.H.14.01)، عبد الجليل حقاني ولي محمد (TI.A.34.01)، محمد ماتي وشهرته مولوي ناناي (TI.M.68.01)، عتيق الله ولي محمد (TI.A.70.01)، عبد الرحمن أغا (TI.A.114.01)، حميد الله أخوند سهير محمد (TI.H.118.01).

(٨) ناد على/مارجا (٢٢ ٢٥٦ هكتاراً)، وهر السراج (١٦ ٩٨٤ هكتاراً) هما المنطقتان الأكبر مساحة في زراعة الخشخاش في مقاطعة هيلمند، انظر، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الدراسة الاستقصائية بشأن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٤: الزراعة والإنتاج.

مستخدما عمله في مجال الحوالات البريدية من خلال مكتبه لتجارة العملة المسمى
Lahore Jan Shanwari Exchange.

١٢ - ويشمل النوع الثاني من هذا التعاون أبطرة تجار المخدرات الأفغان الذين يستخدمون العائدات غير المشروعة من تجارة المخدرات في أفغانستان في تمويل طالبان. ويُعد حاجي جمعة خان من مقاطعة قندهار أحد أبرز الحالات في هذه الفئة الثانية. وقد أُلقي القبض عليه في إندونيسيا في عام ٢٠٠٨، وتم نقله إلى نيويورك حيث وُجّهت إليه تهمة التآمر في توزيع مخدرات بقصد دعم منظمة إرهابية^(٩). وفي عام ٢٠٠٩، حددت الشبكة المملوكة له، وهي مؤسسة حاجي جمعة خان، بوصفها "إحدى الشبكات الأجنبية الكبرى العاملة في مجال تجارة المخدرات" وفقا لقانون الولايات المتحدة لتحديد الكيانات الأجنبية الكبرى العاملة في هذا المجال^(١٠). وعلاوة على ذلك، أدرج مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية، في عام ٢٠١١، شركة الأنصاري الجديدة لتجارة العملة، ومجموعة من مقدمي الخدمات المالية، والشركات العاملة في هذا المجال في منطقة الخليج، ضمن شبكة واسعة النطاق لغسل الأموال لقيامها، ضمن أسباب أخرى، بعمليات لغسل العائدات غير المشروعة المتأتية من التنظيم التابع لحاجي جمعة خان^(١١). ومع إدراج شركة الأنصاري الجديدة في القائمة، سُلط الضوء أيضا على شخصية أخرى من كبار مقدمي الدعم المالي لحركة طالبان في جنوب أفغانستان هو حاجي عزيز الله عاليزي من مقاطعة هلمند. وقد وصف مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية عاليزي في عام ٢٠٠٧ بأنه من أقطاب تجارة المخدرات. وعاليزي هو أيضا أحد كبار ممالي حركة طالبان الذين حددتهم الفريق في عام ٢٠١١ (انظر S/2012/683، الحاشية ٤٠).

١٣ - ولا يقتصر تمويل طالبان عن طريق التجار الإجرامية في المخدرات على الأقاليم الجنوبية من أفغانستان. فقد تعاون حاجي باغشو من مقاطعة نانغارهار، وهو أحد الوجوه البارزة في مجال تجارة المخدرات، أيضا مع حركة طالبان وقام بتمويلها. وفي عام ٢٠١٢، حُكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة التآمر لتوزيع المهيروين في الولايات المتحدة، واستخدام

(٩) United States District Court for the Southern District of New York, United States of America v. Haji Juma Khan, Sealed Indictment S1 08 Cr. 621.

(١٠) United States Department of the Treasury Office of Foreign Assets Control, An overview of the Foreign Narcotics Kingpin Designation Act (21 U.S.C. '1901-1908, 8 U.S.C. '1182) and Executive Order 12978 of October 21, 1995, June 2010

(١١) United States Department of the Treasury Office of Foreign Assets Control, Treasury Designates New Ansari Money Exchange, 18 February 2011

عائدات بيع المخدرات لتمويل حركة طالبان وتسليحها وتزويدها بالإمدادات. وأمرت إلين هوفيل القاضية بالمحكمة المحلية لمقاطعة كولومبيا في الولايات المتحدة بمصادرة ما قيمته ٢٥٤ مليون دولار من إيرادات باغشو التي حققها من تجارة المخدرات، فضلا عن ممتلكاته في أفغانستان^(١٢). ووفقا للتحقيق الذي أدى إلى إدانته، فقد "استخدم باغشو جزءا من إيراداته التي حققها من تجارة المخدرات من أجل توفير النقود والأسلحة وغير ذلك من اللوازم للحاكم السابق لمقاطعة نانغارهار المنتمي إلى طالبان ولاثنين من قادة طالبان المسؤولين عن أنشطة المتمردين في شرق أفغانستان، كي يتمكنوا من مواصلة 'جهادهم' ضد القوات الغربية والحكومة الأفغانية"^(١٣). وقد تمكن باغشو من حصد أرباح ضخمة من تجارة المخدرات. وتشير التقديرات إلى أن أرباحه في عام ٢٠٠٦ وحده بلغت ٢٥٠ مليون دولار^(١٤).

١٤ - وفي عام ٢٠١١، ألقت القوات الأفغانية القبض على شاه محمد باركزي بتهمة الاتجار بالمخدرات^(١٥). ويوجد مقر شبكته في غرشق بمقاطعة هلمند، وهو ضالع في زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها. ويشرف حاجي باز محمد على عمليات الزراعة في الشبكة، ويدير "الدكتور" عبد الهادي عمليات تحويل الأفيون إلى هيروين، ويقوم محمد ولي في قندهار بغسل الأموال، من خلال عمله في مجال "الحوالات" عن طريق شركتي "الأحمدي الجديدة المحدودة" و "محمد ولي لتجارة العملات"^(١٦). ووفقا للمسؤولين الأفغان، شارك شاه محمد باركزي أيضا في تمويل حركة طالبان في مقاطعة هلمند^(١٧).

(١٢) وزارة العدل بالولايات المتحدة، صدر حكم على حاجي باغشو بالسجن المؤبد، في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، لاثامته بالاتجار بالمخدرات والإرهاب المرتبط بالمخدرات.

(١٣) وزارة العدل بالولايات المتحدة، أدانت هيئة محلفين فيدرالية في واشنطن العاصمة حاجي باغشو، في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢، لاثامته بالاتجار بالمخدرات والإرهاب المرتبط بالمخدرات.

(١٤) انظر Lalit K Jha, "Afghan drug lord jailed for life in US", *Pajhwok Afghan News*, 13 June 2012. See also United States District Court for the District of Columbia, *United States of America v. Haji Bagcho*, Government's Memorandum in Aid of Sentencing, Crim. No. 06-334 (ESH), 4 June 2012.

(١٥) Lalit K Jha, "US slaps sanctions on Afghan drug lords", *Pajhwok Afghan News*, 21 June 2012.

(١٦) United States Department of the Treasury Office of Foreign Assets Control, "Treasury Sanctions Afghan Narcotics Trafficking Network", 20 June 2012, see also Lalit K Jha, "US slaps sanctions on Afghan drug lords", *Pajhwok Afghan News*, 21 June 2012. (انظر الحاشية ١٥).

(١٧) مناقشة أجراها فريق الرصد مع المسؤولين الأفغان، كابل، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

١٥ - ويمكن اعتبار المجموعة الإجرامية التي يرأسها حاجي فتاح إشكازي ومقرها في مقاطعة هلمند مثالا جيدا على ما تحصل عليه طالبان من منح مالية وعينية من كبار تجار المخدرات. وهناك أعضاء من مجموعة إشكازي يحاربون في صفوف طالبان. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر مستشفى تديره مجموعة إشكازي علاجاً مجانياً لمقاتلي حركة طالبان. وتقدم المجموعة معظم دعمها عن طريق أختر محمد منصور شاه محمد (TI.M.11.01)، وعبد الحبيب عليزي^(١٨).

١٦ - وفي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، حددت حكومة أفغانستان الأسماء التالية وقدمت أصحابها إلى المحاكمة: حاجي غلام حضرت، وحاجي بختوار، وحاجي عيسى، وحاجي لال جان، وحاجي أمير قل، وحاجي أمان، الملقب لالا خان، وفاتح خان، وحاجي سرور، وسيف الله^(١٩). ويُعد حاجي لال جان أحد أبرز تجار المخدرات الذين حوكموا مؤخراً في أفغانستان. وكان قد أُلقي القبض عليه وأدين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، لكنه نَجَحَ في الهروب من السجن بعد فترة وجيزة^(٢٠). ويُعد حاجي لال جان من الضالعين في الاتجار بالمخدرات وفي دعم حركة طالبان على السواء. وهو أهم ممول لمقاتلي طالبان في قضاء سانجين بمقاطعة هلمند^(٢١). وكما يتبين من التقرير الخامس للفريق، تحاول حركة طالبان منذ عدة سنوات بسط سيطرتها على هذه المقاطعة، وقد شنت عدداً لا بأس به من العمليات العسكرية تحقيقاً لهذه الغاية في عام ٢٠١٤ (انظر S/2014/888، الفقرة ٩). لذا يمثل حاجي لال جان أحد أقطاب تجارة المخدرات المهمين للغاية من ذوي التأثير القوي على حركة طالبان في مقاطعة هلمند.

باء - أصول تكوينها طالبان مباشرة من تجارة المخدرات

١٧ - بالإضافة إلى تعاون طالبان مع تجار المخدرات، فهي تحقق استفادة خلال كل مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد (بدءاً بزراعة المخدرات ومروراً بإنتاجها ووصولاً إلى الاتجار بها) في أفغانستان. وقد ذكر الفريق أن طالبان تجمع ١٠ في المائة (أي العُشر) "ضريبة أراضي"

(١٨) مناقشة أجراها فريق الرصد مع المسؤولين الأفغان، ٢٠١٢.

(١٩) انظر، على سبيل المثال، Pajhwok، "Powerful drug lords nabbed last year"، Meer Agha Nasrat Samimi، *Afghan News*, 28 March 2013.

(٢٠) انظر، على سبيل المثال، Tamim Hamid، "From A Kabul Prison to A House in Quetta; Helmand Violence"، *The Afghanistan Express*, 12 August 2014. ويُذكر أن هذه الصحيفة الأفغانية وُجِهت إليها اتِّهامات بالتجديف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وأجبرت مظاهرات ضخمة اندلعت في هذا الصدد رئيس تحريرها على الفرار من أفغانستان.

(٢١) مناقشات أجراها فريق الرصد مع مسؤول أمني أفغاني رفيع المستوى، في كابل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

من المزارعين في مقاطعة هلمند (انظر S/2014/402، الفقرة ٥٠، و S/2012/683، الفقرة ٣٧). واتضح خلال المناقشات التي أجراها الفريق مع المسؤولين المعنيين في حكومة أفغانستان خلال السنوات القليلة الماضية أن هذه الظاهرة لا تقتصر على مقاطعة هلمند وحدها. وكلما كانت طالبان قادرة على ممارسة ضغوط عن طريق العنف على السكان المحليين، تفرض "ضرائب" على المزارعين^(٢٢). ومع ذلك، أظهرت البحوث أيضا أن هذه الضرائب ليست موحدة لكنها مركبة، وتختلف تبعا للظروف المحلية^(٢٣).

١٨ - ولا تقتصر العائدات التي تحقّقها طالبان على تلك التي تحصل عليها عن طريق فرض ضريبة العُشر على زراعة خشخاش الأفيون. فحتى في المقاطعات المصنفة على أنها "خالية من الخشخاش"، تتعامل طالبان في المخدرات. وفي جنوب شرق أفغانستان، فرضت طالبان ضرائب على محصول القنب في مقاطعة بكتيا في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وقامت بنشر أفرقة متنقلة على دراجات نارية لجمع الأموال نقدا من المزارعين حسب مساحات الحقول المزروعة^(٢٤).

١٩ - وأخيرا، فإن تأثير طالبان يرتبط ارتباطا فعليا ليس بزراعة خشخاش الأفيون فحسب، ولكن أيضا بوجود مختبرات لصنع المخدرات. وأبلغ مسؤولون أفغان الفريق بأن معسكرات التدريب التابعة لحركة طالبان تتقاسم أحيانا نفس المواقع مع مختبرات لصنع الهيروين^(٢٥). وكان القائمون على الشرطة الأفغانية قد أشاروا أيضا إلى هذه الظاهرة في شباط/فبراير ٢٠١٤، إبان القتال الذي دار في ديشو^(٢٥). وثمة مثال آخر في هذا الشأن يتمثل في أن القتال الذي دار في منتصف عام ٢٠١٤ في مقاطعة هلمند تركّز في قضاء سانجين. وأوضح مسؤولون أمنيون أفغان للفريق أن أحد أسباب استمرار الجهود التي تبذلها جماعات طالبان (التي يمولها جزئيا حاجي لال جان) من أجل السيطرة على هذا القضاء هو وجود مختبرات لصنع الهيروين هناك^(٢٦).

(٢٢) انظر، على سبيل المثال، Gretchen Peters, *How Opium Profits the Taliban* (United States Institute of Peace, August 2009).

(٢٣) انظر، على سبيل المثال، David Mansfield, "'From bad they made it worse': the concentration of opium poppy in areas of conflict in the provinces of Helmand and Nangarhar" (Afghanistan Research and Evaluation Unit, May 2014).

(٢٤) مناقشة أجراها فريق الرصد مع المسؤولين الأفغان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

(٢٥) انظر، على سبيل المثال، Shams Jalal, "Taliban run training camps near Pak border" *Pajhwok Afghan News*, 12 February 2014.

(٢٦) مناقشة أجراها فريق الرصد مع مسؤولين أمنيين أفغان، في كابل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٢٠ - ويؤدي تهريب الأفيون والهيريون من أفغانستان إلى حد كبير إلى رفع قيمة المخدرات، ومن ثم يشكل جزءاً أساسياً من عملية تكوين الأصول في إطار اقتصاديات المخدرات غير المشروعة. الأمر الذي يعود على طالبان أيضاً بالفائدة. ووفقاً لما ذكره مسؤولون أفغان، تُعد حركة طالبان واحدة من أهم الجهات الضامنة لعمليات الاتجار بالأفيون والهيريون الخام خارج أفغانستان^(٢٣).

٢١ - وكان حاجي كوتوال نورزاي رئيساً لواحدة من أكبر شبكات الاتجار بالمخدرات الأفغانية. وهو يملك عدة مختبرات لصنع الهيريون في مقاطعتي هلمند وفرح. وهو يسيطر أيضاً على مجموعات لتجهيز المخدرات في بلدان مجاورة لأفغانستان وفي الخليج. وفي أوائل عام ٢٠٠٨، كان حاجي كوتوال على اتصال وثيق بجماعات طالبان من أجل تقديم الدعم اللوجستي والمالي لها. واشترى كوتوال أسلحة ونقلها لمقاتلي طالبان. وفي المقابل لم تتعرض مزارع خشخاش الأفيون داخل أفغانستان الخاضعة لسيطرة كوتوال لأي مضايقات من جانب طالبان. وبالإضافة إلى ذلك، يسرت طالبان نقل المخدرات عن طريق مقاطعة هلمند عبر حدود أفغانستان. وقد عينت حركة طالبان عن طريق "مجلس شوري كويتا"^(٢٧) حاجي كوتوال لجمع الزكاة من تجار المخدرات الآخرين العاملين في غيردي جانغل. وفي المقابل وفر مقاتلو طالبان الأمن لشحنات المخدرات التابعة لحاجي كوتوال. وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، تم تدمير ما يقرب من ٣١٥٠ كيلوغراماً من الأفيون المملوك لكوتوال في إحدى العمليات في أفغانستان. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، أدرجت حكومة الولايات المتحدة حاجي كوتوال ضمن كبار تجار المخدرات الأجانب^(٢٨).

رابعاً - حركة طالبان والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية

٢٢ - يكتسي استغلال الموارد الطبيعية أهمية محورية في التنمية الاقتصادية لأفغانستان في المستقبل. ففي الخطاب الذي ألقاه رئيس أفغانستان أشرف غني أحمدزاي في مناسبة تنصيبه في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أكد على أن ما يتميز به البلد من "موقع هام ومياه وموارد طبيعية وبشرية هامة سيحدث تغييراً اقتصادياً عميقاً في البلد". وما أكثر ما تكتبه منظمات

(٢٧) معروف أيضاً باسم مجلس شوري قندهار. ويستخدم مصطلح "مجلس شوري كويتا" عادة لوصف التجمع الذي يضم أكبر قيادات طالبان، لكنه لا يعني منطقة جغرافية بعينها.

(٢٨) فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، "التدفقات المالية المرتبطة بإنتاج المواد الأفيونية الأفغانية والاتجار بها"، حزيران/يونيه ٢٠١٤.

متعددة متنوعة عن الموضوع^(٢٩)، كما يتناول قدر متزايد من تلك الكتابات أيضا مسألتي الحوكمة داخل أفغانستان واستغلال الموارد الطبيعية^(٣٠). ولئن كان معظم ما يُكتب يشير إلى الوضع الأمني، فلم تحاول أي جهة أن تضع تصنيفا منهجيا لتوليد حركة الطالبان للأصول في ما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية.

٢٣ - ويمكن الآن وضع تقييم مفصل إلى حد ما، استنادا إلى ما أجري من بحوث وما تم من تحاور مع المسؤولين الحكوميين، والمتخصصين غير الحكوميين، وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص في أفغانستان^(٣١). وتشير المعلومات المتاحة حاليا للفريق إلى أن هناك اختراقا شديدا لقطاع الموارد الطبيعية من جانب طالبان وأن ممارساتها الابتزازية للقطاع أمر شائع جدا. وقد أبلغ الفريق من جانب أصحاب مصلحة من القطاع الخاص بأن حركة الطالبان وغيرها من الجماعات تهدد بانتظام شركات التعدين والاستخراج في جميع أنحاء البلد. وفي حالة بعينها، تعيّن وقف عملية تعدين مرخص لها من الحكومة بسبب تهديد ممثلي طالبان وشبكة حقاني (TE.H.12.12) وعناصر من الحزب الإسلامي قلب الدين، وهو جماعة يقودها قلب الدين حكمتيار (QI.H.88.03). وهددت هذه الجماعات الثلاث جميعها باستخدام العنف ما لم تدع لها الشركة وتدفع لها أموالا، وطالبت بألا تدفع الشركة ضرائب لحكومة أفغانستان أو لأي جماعات أخرى منافسة. ولأن ذلك أثار للشركة مشكلة مستعصية على الحل، فقد أوقفت كل عملياتها. وهي الآن عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها المترتبة على الترخيص

(٢٩) انظر على سبيل المثال: Oli Brown and Erin Blankenship, *Natural Resource Management and Peacebuilding in Afghanistan* (United Nations Environment Programme, May 2013); Renard Sexton, *Natural Resources and Conflict in Afghanistan: Seven Case Studies, Major Trends and Implications for the Transition* (Afghanistan Watch, July 2012); Abdul Ghafar Rassin, *A Comprehensive Study of Marble Industry in Afghanistan* (Afghanistan Investment Support Agency, Kabul, April 2012); Melissa Skorka, "Afghanistan's untold success story", *Foreign Policy*, 22 October 2013; and Mining Communication Ltd. "Mining Journal Special Publication Afghanistan", London 2006

(٣٠) انظر على سبيل المثال: Matthew P. Dearing and Cynthia Braden, "Robber barons rising: the potential for resource conflict in Ghazni, Afghanistan", *Journal of Security and Development*, vol. 3, No. 1 (2014); Wilton Park, "Beyond extractive sector transparency: driving prosperity and stability through good governance", conference report (March 2014); Integrity Watch Afghanistan, "Chromite extraction in Kunar, factor of [in]stability: case study" (November 2013); Global Witness, *Building for the Long Term: Avoiding the Resource Curse in Afghanistan* (Kabul, February 2014); and Angela Hawken and Jonathan Kulick, *Comparative Study of Mining-Sector Governance* (Integrity Watch Afghanistan, Kabul, 2014)

(٣١) يسرت حكومة أفغانستان هذه الاتصالات.

الذي أصدرته لها الحكومة. وتتصارع حالياً للسيطرة على موارد المنطقة جماعات ثلاث (وهي حركة طالبان، وشبكة حقاني، والحزب الإسلامي قلب الدين)^(٣٢).

٢٤ - وهناك أنماط رئيسية ثلاثة لضلوع طالبان في قطاع الصناعة الاستخراجية. وفي النمط الأول، يبدو أن الحركة تشارك بصورة مباشرة في استخراج الموارد الطبيعية في البلد. وفي إطار النمط الثاني، تقوم طالبان بابتزاز الأصول من عمليات التعدين المرخص لها من الحكومة أو تحاول ذلك. وتقوم الحركة في إطار النمط الثالث بالعمل بصفة "مقدم خدمات" لعمليات تعدين غير مرخص لها في البلد.

٢٥ - وفي ما يتعلق بالنمط الأول من المشاركة، فإن طالبان، بسبب وجودها المستمر في إقليم بعينه وسيطرتها عليه، تشارك بنفسها في استخراج الموارد الطبيعية. وقد سلط الفريق الضوء في تقريره الرابع على مشاركة طالبان المباشرة في تعدين رخام "أونيكس" في الجزء الجنوبي من ولاية هلمند. ففي الجزء الجنوبي من هذه الولاية، وهو منطقة غنية بالرخام، تحكم الحركة سيطرتها المباشرة على ما لا يقل عن ٣٥ عملية تعدين نشطة، وتستخرج عن طريقها كمية لا بأس بها من رخام "أونيكس" وقهر به خارج البلد وتجعل له منفذاً إلى السوق العالمي لرخام "أونيكس" مستخدمة في ذلك شهادات منشأ مزورة (انظر S/2014/402، الفقرات ٥١-٥٥).

٢٦ - وعبر هذه الأنماط، تقوم طالبان بتوليد أقصى قدر ممكن من الأرباح. بيد أنها لكي تتمكن من القيام بذلك، لا بد لها من السيطرة المباشرة والمستمرة الأمر يتطلب سيطرة مباشرة ومستمرة على الإقليم الذي توجد فيه المناجم وعلى الطرق التي يمكن سلكها لتوريد المواد المتفجرة المستخدمة في المناجم ولتهريب رخام "أونيكس" خارج البلد. غير أن طالبان تستفيد أيضاً من استخراج الموارد الطبيعية والأحجار الكريمة وشبه الكريمة من مناطق في أفغانستان يتعذر على الحركة السيطرة عليها سيطرة دائمة. وفي هذه المناطق، يمكن ملاحظة وجود النمط الثاني من ضلوع الحركة في هذا القطاع. ففي هذه الحالة، تقوم الحركة بابتزاز الأصول من عمليات التعدين مستخدمة قدرتها على إشاعة حالة من انعدام الأمن وغرس العنف الموجه ضد الشركات وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص.

٢٧ - ويتجلى أحد الأمثلة على هذا النمط الثاني في الوضع المحيط بمناجم اللازورد في مقاطعة كُران ومُنجان في ولاية بدخشان. وليس لهذه المقاطعة الجنوبية من بدخشان أي أهمية عسكرية أو سياسية تذكر بالنسبة لحركة طالبان. ووفقاً لبيانات رسمية من حكومة

(٣٢) مناقشة مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص في أفغانستان، كابل، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

أفغانستان، يكاد يكون سكان المقاطعة من الطاجيك بنسبة ١٠٠ في المائة^(٣٣)، وهو ما يشير إلى أنه يمكن اعتبارها معقلا لقوات معارضة لحركة طالبان. ومع ذلك، لاحظ الفريق قيام الحركة ببذل جهود عسكرية منتظمة ومستمرة للاحتفاظ بسيطرتها على الطريق الموصلة إلى مناجم اللازورد في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤^(٣٤). وفي الوقت الراهن، يستغل المنجم أفراد ليس لديهم ترخيص رسمي من حكومة أفغانستان.

٢٨ - ووفقا للمتخصصين في شؤون القطاع الذين استشارهم الفريق في كابل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، تبتز طالبان ما يناهز مليون دولار سنويا من الأفراد الذين يرغبون في استغلال المناجم في كُران ومُنجان. وهؤلاء الأفراد على استعداد لدفع هذا المبلغ للحركة في مقابل السماح لهم بالتعدين في مأمن من هجماتها. وبالإضافة إلى ذلك، تبتز الحركة مبلغا متوسطه ٦٠.٠٠٠ أفغاني (حوالي ١٢٠٠ دولار) يدفع عن كل شاحنة محملة باللازورد المستخرج بمجرد نقله من المناجم. ولا تتوفر حاليا أية بيانات حكومية رسمية عن كمية اللازورد الذي يجري استخراجها سنويا، لكن المتخصصين في شؤون الصناعة يقدرّون الكمية الإجمالية بما يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ شاحنة في السنة. وبناء على ذلك، يشير أحد التقديرات إلى أن حركة طالبان قادرة على كسب مبلغ إضافي من عمليات النقل يتراوح بين ٢٤٠.٠٠٠ دولار و ٣٦٠.٠٠٠ دولار سنويا^(٣٥).

٢٩ - وفي حين لا تبدو المبالغ التي تتمكن طالبان من ابتزازها من عمليات تعدين اللازورد في كُران ومُنجان ضخمة بوجه خاص، من المهم ألا يغيب عن البال أن المقاطعة تضم أغنى مناجم اللازورد في البلد. ولذلك، تتركز الأنشطة الابتزازية لحركة طالبان في مركز تعدين اللازورد في أفغانستان. وتحرم الحركة حكومة أفغانستان من معظم الإيرادات التي قد تتأتى لها من هذا المورد. وثمة عملية ابتزاز مماثلة تعرقل على ما يبدو عمليات تعدين الكروميت في ولايات لوغار، ووارداك، وخوست، وبكتيكا. وفي حالة بعينها، تلقى الفريق معلومات لم تؤكد حتى الآن تشير إلى أن طالبان تستأثر بحصة تناهز الثلثين من جميع عائدات تعدين الكروميت غير المرخص له في بكتيكا^(٣٥).

(٣٣) Ministry of Rural Rehabilitation and Development of Afghanistan, "Summary of district development plan, Keran wa Menjan district, Badakhshan Province", May 2008.

(٣٤) مناقشة أجراها فريق الرصد مع مسؤولين أمنيين أفغان في عام ٢٠١٣ وفي شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

(٣٥) مناقشة أجراها فريق الرصد مع بعض المتخصصين في شؤون القطاع، كابل، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٣٠ - وأما في النمط الثالث لضلوع حركة طالبان في قطاع الصناعة الاستخراجية في أفغانستان، فتعمل جماعات طالبان المحلية بوصفها ما يشبه "مقدمي خدمات" لعمليات التعدين غير المرخص لها. فهناك على سبيل المثال عمليات غير مرخص بها لتعدين الياقوت في مقاطعة جغدلك بولاية كابل. وفي هذه الحالة، يبدو أن العناصر التابعة للحركة تعمل كجهات تيسر عمليات التعدين، إذ توفر "الأمن" من خلال منع القوات الحكومية من السيطرة على المنطقة المحيطة بالمناجم. ومقابل هذه "الخدمة"، تطلب حركة الطالبان نحو ١٥ في المائة من عائدات مختلف عمليات التعدين. وتُنقل هذه الأموال مباشرة إلى قيادة الحركة الموجودة خارج البلد. وبما أن عمليات التعدين هذه غير مرخص لها رسمياً، لا توجد أي بيانات حكومية بشأن كمية الياقوت المستخرج في جغدلك. ومع ذلك، يقدر أخصائيو هذا القطاع الصناعي إجمالي عائدات تعدين الياقوت غير المرخص له في جغدلك بما يبلغ ١٦ مليون دولار سنوياً^(٣٦). وبالإضافة إلى الأموال التي تدفع لحركة الطالبان من أجل الحد من سيطرة الدولة، تحصل جماعات حركة الطالبان المحلية على "رسوم" إضافية مقابل نقل هذا الياقوت المعدّن بشكل غير قانوني عبر أفغانستان وعبر الحدود^(٣٧). وقد أُفيد بأن جماعات حركة طالبان المحلية هذه تطلب دفع ٢٠ في المائة من العائدات مقابل نقل تلك الأحجار. وأخيراً، يبدو أن "خدمة تهريب" الأحجار الكريمة غير المرخص لها التي تقدمها حركة طالبان تمتد لتشمل نقل الزمرد المستخرج بصورة غير قانونية من شمال أفغانستان^(٣٨) بتكلفة تضاهي تكلفة نقل الياقوت^(٣٩).

خامسا - حركة طالبان والاختطاف طلبا للفدية

٣١ - يبرهن استخدام طالبان لعمليات الاختطاف كآلية لتوليد الأصول على أن الشبكة تتجه إلى التحول، على الأقل جزئياً، إلى اتحاد للتنظيمات الإجرامية، على الرغم مما يحاول جهاز الدعاية التابع للحركة أن يظهره علناً بإعطاء صورة مغايرة عن الحركة. وقد شددت

(٣٦) أُفيد بأن السوق العالمي للياقوت يستوعب حالياً كميات أقل من الياقوت الأفغاني، حيث أن بلدانا منتجة أخرى لها منتجات أكثر وأرخص تكلفة. ومن ثم فالعائدات الفعلية قد تكون أقل. المناقشة التي أجراها فريق الرصد مع بعض أخصائيي القطاع، نيويورك، ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤.

(٣٧) انظر، على سبيل المثال، "Jagdalak rubies end up in Peshawar", 14 April 2014, *Pajhwok Afghan News*.

(٣٨) انظر، على سبيل المثال، "Panjsher emerald mine in a state of neglect", 16 September 2014, *Pajhwok Afghan News*.

(٣٩) مناقشات أجراها فريق الرصد مع مسؤولين أمنيين أفغان ومتخصصين في شؤون القطاع، كابل، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

النسخ الثلاث الأخيرة من "المبادئ التوجيهية الداخلية" لحركة الطالبان (اللائحة) على أنه لا ينبغي القيام بعمليات الاختطاف طلباً للفدية^(٤٠). ومع ذلك، فبين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٤ اختطف حركة الطالبان بانتظام أعداداً متزايدة من الأفغان والأجانب. وفي أحيان كثيرة كان يتم القيام بذلك عن طريق قيام إحدى الجماعات الصغيرة التابعة لطالبان بإيقاف مركبات النقل العام على طريق رئيسية وتزّل منها بالقوة أفراداً يعتقد أنهم ممن لا يدعمون التمرد. ومع أن بعض هؤلاء الأفراد قد يتم أحياناً إعدامهم في عين المكان، فغالباً ما كان يتم احتجازهم في مكان قريب بغية الحصول على فديات من ذويهم. ومنذ عام ٢٠٠٥، تُستهدف الطريق بين قندهار وهيرات، فيما تُستهدف الطريق بين كابل وقندهار منذ عام ٢٠٠٦، وذلك بشكل منتظم^(٤١). وفي الغالبية العظمى من الحالات، استدعى الإفراج عن المختطفين تدخلاً من الشيوخ المحليين وضغطاً من المجتمعات النظيرة، وهو ما يكشف عن الجذور المحلية لمعظم وحدات طالبان.

٣٢ - وغالباً ما كانت عمليات الاختطاف الأولى عمليات كر وفر، تركزت على المتعلقات الشخصية للضحايا، واتسمت بطابع الأعمال اللصوصية أكثر مما كان لها مدلول سياسي. ففي وقت الظهر من يوم ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥، وعلى الطريق الرئيسية بالقرب من مقاطعة جريشك بولاية هلمند، اختطف طالبان، بأمر من الملا أختر عثمان (وهو قائد عسكري سابق في حركة طالبان، توفي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)، أربعة مواطنين ألبان كانوا يعملون لحساب شركة إيكولوج، التي تقدم خدمات دعم للقوة الدولية للمساعدة الأمنية، ثم أطلقوا النار عليهم في اليوم نفسه. وكان مرتكبو الجريمة من عناصر طالبان يرتدون زي الشرطة^(٤٢). وفي حالة أخرى، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، اختطف، في وضح النهار، أفغانياً كانا في خدمة القوات العسكرية الدولية في مدينة قلات بمقاطعة زابل، وذلك في منطقة السوق الرئيسية، وعلى مقربة من قاعدة فريق إعادة إعمار المقاطعات. وأفيد بأن المختطفين كان بحوزتهما أكثر من ٥٠٠٠ دولار. وقال الخاطفون لمن تجمعهم من الناس إن ٣٠٠ من عناصر حركة الطالبان قد انتشروا في قلات وإلهم سيقتلون كل من يتعاون مع الأجانب في المقاطعة. وفي واقع الأمر، فقد تسبب هذا الحادث في إغلاق المدينة لأغلب الوقت يومي ٢٧ و ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ولم يُعثر على جثتي هذين الشخصين^(٤٣).

(٤٠) يحتفظ فريق الرصد بالنصوص الأصلية لهذه المبادئ التوجيهية للأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١٣.

(٤١) مناقشة أجراها الفريق مع مسؤولين أمنيين أفغان، ٢٠١٣.

(٤٢) معلومات قدمتها حكومة أفغانستان.

٣٣ - وفي معظم الحالات، لجأت حركة طالبان أيضاً إلى استخدام هذا الأسلوب لإثبات تأثيرها على منطقة معينة ولإرغام السكان المحليين على الاعتراف بهذا التأثير. أما المجتمعات المحلية التي أظهرت مقاومة تجاه طالبان، فقد تم استهدافها. وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، اختطفت حركة طالبان ابن أحد ملاك أراضي الهزارة الكبار في خلاج، مديرية كيزاب، ولاية أروزكان. وفي سبيل الإفراج عن ابنه، اضطر الملاك إلى تزويد عناصر طالبان المحليين بالأسلحة وأموال الفدية، فضلاً عن الاعتراف "بسلطتهم"^(٤١). وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قامت حركة طالبان في شاه ولي كوت بمقاطعة قندهار باختطاف ١٢ من السكان المحليين، في محاولة للضغط على أقربائهم لدعم التمرد. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، في مديرية بجران بولاية هلمند، اختطفت حركة طالبان اثنين من الصحفيين الباكستانيين بدعوى عدم حيازتهما "الوثائق المناسبة لدخول أفغانستان"، ثم أفرجت عنهما بعد ذلك بخمسة أيام دون أن يلحق بهما أذى^(٤٢).

٣٤ - وفي أعقاب أول انتخابات رئاسية في أفغانستان في عام ٢٠٠٤، اختطف ثلاثة من موظفي الانتخابات التابعين للأمم المتحدة في كابل في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ونفذ الاختطاف على يد مجموعة صغيرة من المجرمين المحترفين، اتصلوا في وقت لاحق بفصيل "جيش المسلمين" التابع لحركة طالبان بقيادة سيد أكبر أغا. وشملت المطالب العامة التي قدمتها هذه المجموعة انسحاب القوات العسكرية الدولية، والإفراج عن ٢٤ سجيناً من حركة طالبان، وغيرها من الأهداف السياسية. وفي المقابل، انصب التركيز خلال المفاوضات الفعلية بصورة حصرية على فدية يُزعم أنها بلغت ثلاثة ملايين دولار، وإن لم تُدفع أبداً في واقع الأمر^(٤٣). وأدت حالة الاضطراب في صفوف المجموعة، بالإضافة إلى زيادة الضغط على هذه العصابة في كابل من جانب قوات الأمن الأفغانية، إلى الإفراج عن جميع الرهائن الثلاثة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وألقت باكستان القبض على سيد أكبر أغا داخل شقته في كراتشي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وقامت بترحيله إلى أفغانستان^(٤٤).

٣٥ - وقاد المجموعة المسؤولة عن الاختطاف في كابل في عام ٢٠٠٤ نجيب الله، ابن عبد الله، المعروف أيضاً باسم رئيس خُديداد، وهو من أهالي ولاية خوست. وواصلت الشبكة خلال السنوات التي أعقبت العملية القيام بعمليات السرقة والسطو على المنازل

(٤٣) معلومات مقدمة من الحكومة الأفغانية، انظر أيضاً: Sayyed Mohammad Akbar Agha, *I am Akbar Agha: Memories of the Afghan Jihad and the Taliban* (Berlin, First Draft Publishing, 2013).

(٤٤) حكمت المحكمة العليا الأفغانية على سيد أكبر أغا بالسجن ١٦ عاماً. ثم أصدر الرئيس حامد كرزاي عفواً عنه في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، شريطة البقاء في كابل. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، أنشأ حركة سياسية أخرى تُدعى "طريق أفغانستان إلى الخلاص".

والاختطاف. وكان نجيب الله وعصابته يستهدفون رجال الأعمال الأفغان من الأغنياء والعاملين في مجال تقديم المعونة من الأجانب والوكالات (بما في ذلك وكالة للإقراض البالغ الصغر). وقامت الشبكة أيضا باغتيال ضابط شرطة في كابل، وساعدت شبكة حقاني في جمع المعلومات لتنفيذ هجمات. وفي حالة واحدة على الأقل، حاولوا اختطاف أجنبي من أجل تقديمه إلى شبكة حقاني. وقد أَلقت قوات الأمن الأفغانية القبض على رئيس خُديداد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤^(٤٢).

٣٦ - ومنذ عام ٢٠٠٥، زاد عدد الرهائن الدوليين الذين احتجزتهم حركة طالبان فقط من أجل توليد العائدات، إذ أفادت التقارير بأنه تم دفع فديات في عدد من الحالات. وقد بلغ مجموعها ما لا يقل عن ١٦ مليون دولار. بل إن حركة طالبان ادعت أنها تلقت أكثر من ٢٠ مليون دولار^(٤١). وكان من بين أهم شخصيات حركة طالبان المتورطين في حالات الاختطاف تلك بهدف جني الأصول منذ عام ٢٠٠٥ الملا متين (المتوفى في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)، والملا عبد الله جان، حاكم الظل في مديرية قرة باغ (المتوفى في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)، والملا صدر إبراهيم، والملا نصير، والملا نظام الدين (المتوفى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)^(٤١).

٣٧ - وقد ظهر على نحو متزايد في قضايا الاختطاف استخدام حركة طالبان، أو الجماعات الإجرامية التي تعمل بالنيابة عنها، عباءة الصراع الأيديولوجي والمطالب والسياسية للتستر على المبالغ المدفوعة لها مقابل الفدية. وكان الضحايا في السنوات الأولى من التمرد يُستهدفون بسبب العقود التي أبرموها مع الحكومة أو المجتمع الدولي أو لأنهم ينتمون إلى مجموعات عرقية أو قبلية يُنظر إليها على أنها لا تدعم حركة طالبان. بيد أنه على مر الوقت، حول المختطفون تركيزهم من استخدام عمليات الاختطاف كأداة للتخويف والإرهاب إلى استهداف الضحايا من الأجانب ذوي القيمة المالية العالية أو الأفغان المحليين الأثرياء، والذين يمكن توقع جني فدية مالية مرتفعة منهم^(٤٥).

٣٨ - وكأحد الأمثلة على ذلك، ففي أوائل عام ٢٠١٣ اختُطف تاجر موسر من كرديز في ولاية بكتيا بينما كان في الطريق إلى ولاية لوكر. ولم يكن له من قبل أي اتصال بالحكومة أو بالقوات العسكرية الدولية. وقام خاطفوه بنقله إلى شمال وزيرستان، باكستان. وتفاوض أقاربه مع عبد اللطيف منصور (TI.M.7.01)، حاكم الظل التابع لطالبان في ولاية بكتيا. وفي نهاية المطاف، لم يفرج عن الضحية إلا بعد أن دُفعت مقابله فدية كبيرة إلى

(٤٥) المناقشة التي أجراها فريق الرصد مع خبير دولي في شؤون الاختطاف طلبا للفدية، عام ٢٠١٣.

حركة طالبان. وأفاد الضحية بعد الإفراج عنه أنه كان محتجزاً لدى خاطفين متخصصين لم يكونوا أنفسهم أعضاء في حركة طالبان^(٤٥).

سادسا - حركة طالبان وغيرها من جماعات الجريمة المنظمة

٣٩ - خارج الاقتصاد المرتبط بالمخدرات غير المشروعة ومشاركة حركة طالبان في القطاع الاستخراجي والاختطاف طلباً للهدية، كشفت دراسة استقصائية عامة عن الجريمة المنظمة في أفغانستان وجود العديد من المجموعات التي تتراوح بين عصابات الاختطاف المتمركزة في المناطق الحضرية وعصابات قُطّاع الطرق في الأرياف، إلى جانب العصابات التي تخصص في الاتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة، بما في ذلك الأفغان الذين يرغبون في الذهاب إلى الخارج، مثلاً للعمل في أوروبا^(٤٦). وأظهرت المناقشات التي أجراها فريق الرصد مع المسؤولين المعنيين في حكومة أفغانستان الترابط الوثيق بين حركة طالبان والجريمة المنظمة في أفغانستان على عدة مستويات. وعلى أبسط المستويات، فإن انعدام الأمن الناتج عن أنشطة حركة طالبان العسكرية والعمليات الإرهابية يؤدي إلى إعاقة عمل قوات الشرطة الأفغانية في مكافحة الجرائم العامة في البلد^(٤٧).

٤٠ - وبالإضافة إلى هذه الصلة منخفضة المستوى التي تجمع بين حركة طالبان والأنشطة الإجرامية، هناك أيضاً أمثلة على الاستخدام الاستراتيجي للأساليب الإجرامية التي تتبعها حركة طالبان، مثل عمليات غسل الأموال عن طريق الشركات الصورية، التي شرعت فيها حتى قبل الإطاحة بها من السلطة في أفغانستان في عام ٢٠٠١. ولعل أبرز الحالات في هذه الفئة حاجي عبد الباقي الباري (المعروف أيضاً باسم رئيس عبد الباري). فقد صنّفه مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية في عام ٢٠١٢ بصفته أحد ممالي حركة طالبان^(٤٨). فمنذ وقت مبكر جداً، تصرف عبد الباري بصفته أحد أكبر الضالعين في غسل الأموال لصالح قيادة حركة طالبان. وعلى سبيل المثال، ففي أثناء فترة حكم نظام طالبان، قامت الحركة بتحويل

(٤٦) إحصاءات الجريمة في أفغانستان في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، التي قدمها مسؤولو الحكومة الأفغانية إلى فريق الرصد، كابل، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

(٤٧) مناقشة أجراها فريق الرصد مع المسؤولين الأفغان، كابل، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

(٤٨) United States Department of the Treasury Office of Foreign Assets Control, "Treasury Imposes Sanctions on Individuals Linked to the Taliban and Haqqani Network", 17 May 2012.

مبلغ ٢,٨ مليون دولار إلى عبد الباري من حساب مصرفي في أوروبا من أجل الحيلولة دون تجميد هذه الأصول^(٤٩).

٤١ - وفي عام ٢٠٠٢، وبناء على هذه العلاقة الوثيقة والموثوقة، زوّد كل من الملا عمر وأسامة بن لادن (المتوفى في عام ٢٠١١) عبد الباري بما يربو على ١٦٠ مليون دولار من أجل إنشاء مجموعة من الشركات السورية داخل أفغانستان وخارجها لمنع الحكومة الجديدة في أفغانستان من تجميد هذه الأصول^(٤٨). وأفادت وسائل الإعلام الباكستانية في عام ٢٠٠٦ بأن السلطات في الحكومة الباكستانية قد جمّدت ٣١ حساباً مصرفياً فردياً و ١٥ حساباً مصرفياً إضافيين مرتبطين بشركتين في باكستان تابعتين لعبد الباري^(٤٨). وتشير هذه العمليات التي قامت بها قوات الأمن الباكستانية إلى مدى كبير حجم العمليات المتعلقة بغسل الأموال التي يديرها عبد الباري خارج أفغانستان لصالح قيادة حركة طالبان. وتُبرز حالة عبد الباري أيضاً التحديات التي يطرحها تعاون حركة طالبان مع المحترفين في غسل الأموال على الجهات المنظمة للشؤون المالية داخل أفغانستان وفي المنطقة. وسواصل الفريق التعامل على نحو منهجي مع المبادرات ذات الصلة التي اتخذها كل من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والدعامة الثانية لمبادرة ميثاق باريس للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والتي تركز على تتبع ووقف أي تدفقات مالية مرتبطة بتهريب المواد الأفيونية.

٤٢ - وكما يتضح في حالة حاجي عبد الباقي الباري، فإن لحركة طالبان باعاً طويلاً في اللجوء إلى الأساليب الإجرامية لتجنب الضغط الذي يمكن أن ينجم عن التدابير الجزائية. ويجب توقع استمرار كل من طالبان والجماعات الإجرامية المتعاونة معها في التعامل بمرونة مع الجزاءات المفروضة. وبالتالي، يبدو من الضروري أن تظل لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) على اطلاع بآخر التطورات في هذا المجال.

٤٣ - ويوصي فريق الرصد بأن تُكلف اللجنة الفريق بأن يقوم، بتعاون وتنسيق وثيقين مع حكومة أفغانستان، بإصدار تحديثات منتظمة وسريّة ترفع إلى اللجنة، حسب الاقتضاء، لمتابعة أحدث التطورات في هذا المجال، ولتسليط الضوء على مواطن الضعف المحتملة في الجهود التي تبذلها طالبان لجني الأصول، ولوضع التوصيات الممكنة بشأن الكيفية التي يمكن بها التصدي لهذا الخطر.

(٤٩) انظر، على سبيل المثال: Bill Roggio, "US adds Taliban financier, Haqqani Network operative to terror .list", *The Long War Journal*, 17 May 2012.

سابعا - وضع التدابير المضادة الممكنة

٤٤ - على النحو المبين في هذا التقرير، فإن تعاون حركة طالبان مع الجماعات الإجرامية داخل أفغانستان، فضلاً عن استخدام الحركة لطرق وأساليب إجرامية من قبيل الابتزاز وغسل الأموال، يُشكل تحدياً كبيراً بالنسبة لقوات الشرطة الأفغانية والسلطات القضائية في أفغانستان. ومنذ عام ٢٠١٣، زادت أفغانستان باطراد من تعاونها مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). فعلى سبيل المثال، ربط المكتب المركزي الوطني للإنتربول في أفغانستان مؤخراً جميع مطارات البلد الدولية الأربعة وجميع المعابر الحدودية البرية الرسمية الأحد عشر إلكترونياً وبشكل مباشر مع قواعد بيانات الإنتربول المركزية في ليون بفرنسا. وهذا من شأنه أن يمكن عناصر حرس الحدود الأفغانين في تلك المطارات والمعابر الحدودية من التحقق من الأفراد الذين يدخلون البلد ومقارنة بياناتهم مع المعلومات الواردة في نشرات وقواعد بيانات الإنتربول المختلفة^(٥٠). وبالإضافة إلى ذلك، فإن المكتب المركزي الوطني للإنتربول في أفغانستان يستخدم أيضاً بانتظام الإخطارات الخاصة بين الإنتربول ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للتحقق من المسافرين الذين يدخلون البلد^(٥١). وبوصفه منظمة عالمية دولية للشرطة، يُتيح الإنتربول أدوات يمكن أن تكون لها أهمية في مواجهة الخطر الناشئ من تعاون حركة طالبان مع الجريمة المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن صكوك الإنتربول يمكن أن تؤدي على نحو فعال إلى زيادة الضغوط التي تمارس على الأفراد والكيانات الواردة أسماؤهم في قائمة تدابير الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن.

٤٥ - وسيعمل الفريق، بالتعاون والتنسيق مع الحكومة الأفغانية، بما في ذلك المكتب المركزي الوطني للإنتربول في أفغانستان، على وضع مجموعة من التوصيات المحددة والعملية التي تركز على التصدي للتهديد الناجم عن تعاون حركة طالبان مع الجريمة المنظمة في أفغانستان. وسيرفع الفريق تقريراً إلى اللجنة بشأن هذه المسائل في الوقت المناسب.

المساهمة في المناقشة العامة

٤٦ - يرحب فريق الرصد بأي تعليقات على التحليل والاقتراحات الواردة في هذا التقرير، ويمكن إرسال التعليقات إلى البريد الإلكتروني التالي: 1988mt@un.org.

(٥٠) المناقشة التي أجراها فريق الرصد مع المكتب المركزي الوطني للإنتربول في أفغانستان، كابل، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

(٥١) إحصاءات يقدمها الإنتربول بانتظام إلى الأمانة العامة.